



## إحصائيات

# مشاريع جهة الرباط – سلا – القنيطرة .. نحو نهضة تنموية شاملة

تشكل المشاريع التنموية الكبرى التي انخرطت فيها جهة الرباط – سلا – القنيطرة نموذجا متقدرا يجعل منها فضاء جذابا للعيش وأحد الأقطاب الحضرية الكبرى الرائدة في استقطاب الاستثمارات.

ويعد البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط (الرباط مدينة الأنوار، عاصمة المغرب الثقافية) أحد أعمدة الأوراش التنموية بالجهة والتي ستساهم في تعزيز التنمية، والارتقاء بعاصمة المملكة إلى مصاف العواصم العالمية الكبرى.

ويشمل هذا الورش الضخم صيانة وتثمين التراث الثقافي والحضاري للعاصمة، والمحافظة على المساحات الخضراء والمحيط البيئي للمدينة، وتحسين الولوج للخدمات والتجهيزات الاجتماعية للقرب ودعم الحكامة الجيدة، وحماية وتأهيل النسيج العمراني.

ويهم هذا البرنامج، الذي رصدت له اعتمادات مالية مهمة بلغت قيمتها تسعة ملايين و425 مليون درهم، تعزيز وتحديث تجهيزات قطاع النقل الطرقي والسككي، وتطوير الحركية الحركية الاقتصادية والتجارية، ودعم القطاعات المنتجة، وتعزيز وتقوية البنية والشبكة الطرقية.

ومن جهته، يتوخى البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لعمالة سلا (2016-2021) الذي رصدت له استثمارات مهمة، دمج جميع المشاريع والبرامج القطاعية والمحلية، مع تعبئة الموارد المالية اللازمة، وذلك بغية تعزيز وتقوية البنية التحتية والشبكة الطرقية بالعمالة، والمحافظة على المساحات الخضراء والمحيط البيئي، وتحسين الولوج للخدمات والتجهيزات الاجتماعية، ودعم الحكامة الجيدة خاصة في قطاعات الصحة والشباب والرياضة والتعليم، وحماية وتأهيل النسيج العمراني للمدينة، وتعزيز وتحديث

تجهيزات قطاع النقل بالعمالة، وصيانة ترميم التراث الثقافي والحضاري، وكذا تطوير الحركة الاقتصادية والتجارية ودعم القطاعات المنتجة.

أما المخطط الاستراتيجي للتنمية المندمجة والمستدامة لإقليم القنيطرة (2015-2020)، والذي رصد له غلاف مالي تناهز قيمته 8,4 مليار درهم، والقائم على مقاربة مجددة من حيث أفقية واندماج وانسجام التدخلات العمومية، فيروم مواكبة النمو الحضري والديمقراطي الذي يشهده الإقليم، وتعزيز موقعه الاقتصادي، وتحسين إطار عيش ساكنته، والحفاظ على منظومته البيئية.

إضافة إلى ذلك، تحتضن جهة الرباط - سلا - القنيطرة مشروعين ضخمين، يتمثلان على التوالي في القطب التكنولوجي "تكنوبوليس" بسلا الجديدة، الذي يعد أرضية مخصصة لبلورة وتطوير مشاريع مبتكرة، تحتضن أزيد من 8000 مستخدم يمثلون مجموعات مغربية كبرى و مقاولات صغرى ومتوسطة، علاوة على شركات متعددة الجنسيات.

ويتمثل المشروع الضخم الثاني في المنطقة الحرة الأطلسية بالقنيطرة والتي تسعى إلى التخصص في مجال صناعة تجهيزات السيارات إلى جانب مجموعة من الأنشطة المرتبطة بها والموجهة أساسا للتصدير.

من جهة أخرى، تحتل الجهة مكانة متميزة على المستوى الفلاحي، إذا تتوفر على مؤهلات طبيعية هامة وتنتم بوفرة الموارد، حيث احتلت مقدمة الجهات على الصعيد الوطني، بأكثر من 12 مليون قنطار من محصول القمح اللين، وذلك برسم الموسم الفلاحي 2016 - 2017.

وتحظى السياحة أيضا بمكانة هامة داخل النسيج الاقتصادي للجهة، حسب معطيات المركز الجهوي للسياحة، إذا وبعد أن شكلت لفترة محطة عبور، أضحت السياحة أحد أعمدة اقتصاد الجهة.

وتشكل التنمية الجهوية قطبا أساسيا ضمن كافة البرامج الاستراتيجية، حيث صادق مجلس الجهة في يوليو من السنة الماضية على برنامج التنمية الجهوية، الذي يصل غلافه المالي إلى أزيد من 46 مليار درهم، والذي يركز على ثلاثة محاور استراتيجية أساسية، منها المحور الاجتماعي، ويهم تمكين الجميع من فرص متساوية للنجاح وتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة ومتناسقة بكافة أنحاء الجهة، والمحور الاقتصادي ويقوم على تحرير الطاقات والقدرات للنهوض بالاقتصاد.

ويشمل المحور الاجتماعي للبرنامج التنموي للجهة، ثلاثة أورش منها ورش مواكبة تعزيز وتحسين الكفاءات من خلال تعزيز التعليم بالمناطق القروية وشبه الحضرية والمحرومة، وورش توفير إطار عيش ذي جودة، وتأهيل المناطق القروية، والتأهيل الحضري، وتطوير العرض الصحي، ثم ورش النهوض بالثقافة والرياضة عبر تطوير الهندسة الترابية في التنشيط الثقافي، والنهوض بالثقافة والتراث، وتطوير الأنشطة الرياضية والترفيهية.

ويرتكز المحور المجالي على بناء تنمية مستدامة ومتوازنة ومتناسقة بكافة أنحاء الجهة من خلال ثلاثة أورش كبرى تهتم إعادة بناء التوازنات البيئية الكبرى من خلال حماية وتطوير البيئة وتحسين الخدمات الأساسية وتطوير أدوات المعرفة والتنسيق، وورش مواكبة تحول العالم القروي، ثم ورش تجهيز وربط مختلف المكونات الترايبية بالجهة.

ويقوم المحور الاقتصادي على تحرير الطاقات والقدرات للنهوض بالاقتصاد من خلال دعم الابتكار والقطاعات الاقتصادية وتعزيز الجاذبية الاقتصادية وتعزيز التنمية المقاولاتية بجميع أشكالها.